دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التطور العمراني وتنسيق المسالك في المدن العربية
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	محمد، يحيى
المجلد/العدد:	ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	يونيو - شعبان
الصفحات:	231 - 237
رقم MD:	49918
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	النمو السكاني ، التخطيط العمراني ، العالم العربي ، تخطيط المدن ، الإدارة المحلية، التنمية الاجتماعية ، التنظيم الإداري ، الهيكل التنظيمي ، المدن ، التعاون الإقليمي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/49918

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التطور العمراني وتنسيق المسالك في المدن العربية

يحيى محمد

سكرتير تحرير مجلة قصص (التونسية)

لقد شهدت المدينة العربية تطوراً ملحوظاً في مجالات (العمران) عبر العصور ، تأرجحت ابعاده في الاحداثات ، والتنظيمات العديدة التي استجابت لعناصر المحافظة على الاصالة والشخصية من جهة ، والتفتح على العالم من اخرى . ذلك ان (قضية العمران البشري) في المدن الكبرى تمثل المنعرج الحاسم، والقاسم المشترك الاعظم لجهاد الانسان العربي المعاصر في سعيه الحثيث من اجل الشعور بالاطمئنان، وتحقيق العيش الكريم، والمستوى العمراني اللائق .

ان مشاكل ادارة المدن الكبرى في (الوطن العربي) كموضوع يحاور الوجود، يمثل قضية هامة من قضايانا المطروحة اليوم للنقاش، وتبادل الرأي وبالتالي تحليل المنهج او اساليب العمل المتبعة ، والتي يحق ان تتبع مستقبلاً . فادارة (المدن الكبرى في وطننا الكبير) تتجاذبها تيارات مختلفة وتجابهها تناقضات ، وتقلبات تطرح نفسها، ازاء ما يمكن ان تضطلع به هذه الادارة الشعبية من مسؤوليات جسام منتحلة جانب الحيرة المتبوعة بيقظة مسؤولة ورؤيا واضحة لدراسة الواقع البشري في هذه المدن من حيث القوانين المتبعة ، وتنظيم المسالك الحياتية، وتنسيق الجهود المشتركة بين الادارة نفسها ومختلف المنظمات والمؤسسات المحلية والقومية والدولية .

ان دراسة الاوضاع التنظيمية، وبالتالي درس مشاكل ادارة المدن في الوطن العربي في ندوة منظمة المدن العربية بمسقط المنعقدة خلال شهر سبتمبر ١٩٨٠، لمن اهم اللقاءات العربية التي تمازجت فيها المعرفة بالتجربة، فتطارحت النظريات وانعطفت مع ما يفرزه الواقع العربي المعاصر من قضايا، ومسائل تتفاعل محاورها وتتطور بتطور النظرة الى المدينة واعني بمعالجة مشكلاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعميق النقاش حول اكتشاف الحلول الناضجة . واستنباط التشاريع الهادفة اساساً الى خلق حضارة متماسكة تحفظ النواميس ، وتوفر الاستقرار للمجتمعات بما تتيحه من فرص العمران، اي ان تكون حضارة شاملة تطغى على تناقضات الفراغ البشري الذي تعيشه مجتمعاتنا ، عبر تفاقم الفوارق ، وحدة الاختلافات .

ان اهم قضية في نظرنا تحتاج لمزيد من التحليل المعمق، هي قضية (تشابك العمران في المدن الكبرى) وتناقضه احياناً مع ما تتسم به الاساليب المختلفة من تساهل في الاصل، وسرعة في تجاوز

معالم الشخصية العربية وتأثيرها على نمط الحياة الاجتماعية في المدن .

ان المتتبع لرؤية (ابن خلدون) للعمران البشري يدرك ما امتازت به نظرته من غوص في (عالم العلاقات) وتأسيس العمران على اساس حساسية التآلف، والانسجام ، وتنوع المصالح والمطامح ، وحسب معطيات الواقع التاريخي والحضاري فان نظرية ابن خلدون للانسان بانه مدني بطبعه ، اعطت الكثير من الفرص النفسية البسكلوجية وبان (الانسان) ينبغي ان يتمسك بمبدأ التطور والتغيير . اي ان يخرج عن التوحش ، والعصبية، واشكال اليأس طيلة مسيرته الكبرى من اجل العيش الرغيد والسكن اللائق، والتعليم والصحة والثقافة . اي بان يباشر حقوقه وواجباته في اطار (المواطنة) التي تعني المسؤولية او لا تكون .

فتشابك (العمران) واختلاط السبل ، واختلاف القطاعات في المدن الكبرى قضية نطرحها . اذ لا يعقل ان نخلق المصانع الثقيلة في مدننا الآهلة بالسكان ثم نطلق الصيحات ، ونطلب النجدة للقضاء على مظاهر (التلوث) او فساد المحيط . لذلك كان لا بد من تخطيط علمي لاقرار الصنائع الكبرى واهميتها في صنع الثروة، وتغذية الدخل القومي اقرارها وتركيزها في جهات خاصة ، وعلى هذا الاساس يمكن ان نتصور اهمية تنظيم المسالك في حياة مدننا . اي ان تتسم تصوراتنا بما ينتحله الناس من اعمال وصنائع وما يباشرونه من مهن ترتكز في نقط معينة من المدينة ـ هكذا ـ دون تنظيم مسبق . وفي عشوائية الاسواق البدائية، وهذه ما نسميه بقضية (العرض) المكثف والفوضوي والذي يؤدي في النهاية الى انخرام التوازن فمن الافضل ان نفكر معاً في ايجاد (الاسواق) المنظمة، والتي تتمحور حول اهمية العرض والطلب . ومقدرة العارض في التنسيق لتحقيق اعماله بأكثر دقة وبأن لا يؤثر انعكاس ذلك تأثيراً سلبياً على تشابك المرور من مشاكل المواصلات ، والتنقل داخل المدن ، اي ان تكون (الاسواق بالمدن) عبارة عن تظاهرة اقتصادية واجتماعية وثقافية منظمة، يمكن ان تكون مرتكزة بمساحات خارجة عن المدينة وليست بعيدة عنها اي قريبة من العمران . حسب الانماط المخطط لها في «المدن العالمية» التي نشهد تطورها باستمرار لذلك نرى ان من اهم المشاكل التي تواجه ادارة المدن العربية ان نتعمق في درس الاسباب الذهنية. والمفاهيم القائمة حين نتصور (مستقبل المدينة العربية) بعد خمسين سنة من الآن اي بان نفيض القول في تحليل نظرية (الادارة) وموقفها من توفير تكافؤ الفرص، وتصور العلاقات الاجتماعية القائمة في التجمعات العمرانية بما فيها من طرقات ومسالك تجارية ، وحياتية، واغراض وعوامل . وبأن نربط ذلك بعنصر الخلق والابداع وهذا لا يتم الا بتحسيس المواطن العربي بقضايا عصره . فنسعى بذلك الى خلق نفسية جديدة قائمة على عنصر (الاتصال المباشر) وتفهم اسباب المشاكل، حجمها، وتأثيراتها ، الحلول الممكنة التي تستقطب اهتمامنا جميعاً ، اي بأن نسن سياسة ـ الشورى ـ فيما ينبغي ان تكون عليه مدننا العربية لا الكبرى فقط ، بل كل مدننا وقرانا على اساس نظرتنا للواقع وموقفنا منه . وبما يفرضه من تحولات اجتماعية ونفسية حادة .

تخطيط المسالك الحياتية :

يندرج موضوع (تخطيط المسالك الحياتية) داخل المدينة العربية وتنظيم المرافق العامة ضمن اهتماماتنا الكبرى والاساسية بالتوفيق في الاختيار والتنسيق بين السكن ومتطلباته الحيوية، ومنعرجات التصنيع، بما اشتمل عليه من مواد النفع والضرر الى جانب تنويع الاختصاصات الاخرى .

وكما رأينا فان الحالة العامة للمدينة تستدعي منا تخطيط المراحل التي تتجاذبها والسبل التي تتقاسمها ، والمسالك التي توفر بها ، ذلك ان زمن اقرار العمران في اي موضع قد ولى وانتهى ، كذلك الشأن في استقرار القطاعات مهما كان حجمها ، وغرضها فعلى (الادارة البلدية) مسؤولية جد خطيرة ، عليها ان تهتم بقضية التخطيط وبأن تكون كادارة ممثلة في كل التجمعات والمنظمات والمؤسسات الحكومية حتى يقرأ لها الف حساب في التنظيمات ، وهي المسحة الجديدة التي لابد من توفرها حتى لا تكون (الادارة البلدية) بمعزل عما يجري فوق السطح - بينما هي في الواقع مسؤولة على تحقيق شتى الرغبات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في مناخ ديمقراطي لا يرتبط بالافكار المسبقة او معرفة هوية المتساكنين للتفريق بينهم، اذ هم سواسية في الحقوق والواجبات، وهذا ما يزيد في تضعيف مسؤولياتنا وتقديسها ايضاً .

ولقد ثبت في الساحة البلدية ان موضوع تنسيق العمران يتطلب معرفة في كل الشؤون التي يرغبها المواطن ، فلا يمكن ان تظل هذه الادارة تقرروتخطط بمالا سبيل الى تقريره او تخطيطه ما دامت بعيدة عن سلطة التقرير والاستشارة والتنفيذ احياناً وحسب الحالات والمظاهر .

ان تخطيط المدن قضية جوهرية، فهي تمر من النقطة الاساسية الى الرباط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يدور حولها ، فلا بد للتخطيط ان يقرأ الف حساب للجيل الذي سيولد بعد والمتدافع بكيفية مهولة والذي يتطلب ضخامة في المشاريع العامة من مدارس وحدائق ورياض اطفال، ومجموعات شبابية ورياضية ، وسكنية مختلفة، حتى نقلل من الفوارق بين المدن ، وعدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي، والخصاصة الثقافية والحرمان الفكري ، كما يضطلع التخطيط بمسؤولية خطيرة تتمثل في اعداد الجو النفساني في التجمعات العمرانية، لاقرار نمط من انماط العلاقات كالنظر بجد الى مشاكل الهجرة من القرى والنزوح الى العواصم بسبب افتقاد عوامل الاستقرار الاجتماعي وهنا يمكن القول بان الزمن يعمل على تحطيم هذه الاسطورة ذلك ان التطور فرض نفسه في القرية والمدينة على حد سواء وعوامل التغيير سائرة بجد نحو تكامل الصورة المثلى للانسان حيث كان .

ان تفهم نظرة التخطيط الى الواقع المعاش تدعونا الى تكثيف الاتصالات ودعم التعاون (البلدي) في تحقيق المجالات الاساسية من سيطرة كاملة على مشاكل المرور في المدن، واعداد الحدائق الغناء باستغلال اخضرار اكثر لمساحات ممكنة بجانب الحرص المتواصل لخلق اسباب الثروة الصناعية المتطورة كتحقيق مناعة المحيط من كل تلوث واحياء المدن القديمة وحفظ التراث (وهنا ندعو الى الاسهام في الجهد المبذول لانقاذ المدينة العربية من التلاشي الى جانب الحفاظ على اصالة المعمار في بناء المعالم الدينية) وبأن تكون منظمة المدن العربية عامل خلق وانماء تعبد الطريق نحو تخليص المدن العربية من براثن التبعية والاستعمار ، وبان نولي الاهتمام العظيم (لمدينة القدس) والكفاح الفلسطيني العادل من اجل البقاء ، والحفاظ على الشخصية العربية ، مما قد يلوثها و يغير معالمها ويطمس ذاتيتها ، ولذلك ندعو الى تكثيف الجهود العربية ، والعالمية لتخليص (القدس الشريف) من الصهيونية المقيتة ، اي بأن يكون واحة سلام لشتى الديانات في نطاق الوئام الانساني الذي ترمز اليه هذه المدينة الطاهرة . وهي دعوة ينبغي ان تندرج ضمن التخطيط العربي .

على ان تدخل هذه الجهود في مسار التخطيط العلمي المركز ، وبأن تبتعد عن الشعارات المغلوطة التي تنقلب الى ضدها اي ان المدن العربية مدعوة الى التعلق بأهداف التعاون فيما بينها ، وبشتى مدن

العالم المحبة للعدل والسلام .

ان تخطيط المسلك الحيوي الذي يمر من المحيط الحضاري للمدينة العربية لا ينبغي ان ينظر اليه من زاوية ضيقة ، بل ان الواجب يدعو الى امعان النظر في كل ظاهرة من ظواهر المجتمع العربي وقوانينه ، وبأن نعالج المشاكل معالجة تقنية، وان نتناولها بما تثيره فينا من تحليل للبحث عن الحلول، لا ان نثيرها لتبقى جامدة دون مناولة جدية .

تطور مفهوم الادارة البلدية :

اود ان ابادر ببسط وجهة نظرنا نحو عمل الادارة البلدية في الوطن العربي ، فاقول بان اعمق اسلوب لهذا النوع من العمل الاجتماعي والثقافي الواسع هو ان ندرك ابعاده الشعبية على نسق مثالي من تطور المواطن العربي ، ومن خلال تقبله للثورة ، وعدم اقتصاره على طلب العيش فقط ، فقد انتشر الوعي الثقافي منذ (مطلع الستينات) مما يعطي انطباعاً خاصاً وواضحاً حول ارتفاع مستوى المواطنة في وطننا الكبير ومما يدل على ان هذا المواطن لم يعد يستسيغ ان يقتصر عمل الادارة البلدية على بعض التدخلات الخاصةوالمتصلة بحياته بصورةاو بأخرى، وبالقاء نظرةعلى نوعية هذا العمل يتضح انه ينبغي ان يشكل انقلابا نتحسس بواسطته ابعاده في مجالات عديدة، بقدر ما يعني من تغييرات جذرية في الوعي لدى الفرد والمجتمع سيما ما سجله (العمران البشري) من تطور حاسم وتفجر ساعد في تغيير العقلية، وتنوع الطموحات .

لذلك سارع المشرع عندنا في الجمهورية التونسية باخذ الاحتياط المبكر باعطائه لعمل الادارة البلدية صبغة جديدة تتجاوز النصوص القانونية على وجه الخصوص الى تحولات واطلاعات ميدانية ـ ان صح هذا التعبير ـ فالاهتمام البلدي لم يعد مقتصراً على الزواج ، والحالة المدنية فقط ، بل اصبح يتدخل من اجل سلامة المحيط، وتوفير المناطق الخضراء ، ومعالجة ظاهرة الانحراف ، وعدم الاكتراث بالموازين الاجتماعية بما توفر من اساليب وطرق عمل ، بعد التحليل والبحث، فالادارة البلدية في تونس مثلاً تعرضت الى كثير من المحاولات او الابحاث والدراسات في خصوص نقدما قامت به من اعمال،سواء بواسطة (المجالس البلدية) او عن طريق المجالس الاستشارية ـ الاخرى التي تلتئم بالاشتراك مع الهيئات والمنظمات الشعبية وهذه ظاهرة ديمقراطية لها تأثيرها الحسن في ربط العلاقات وتهذيب العمل البلدي وتطويره وبجعله نابعاً من الشعب يواكب تطوره الاقتصادي والاجتماعي . ان هذا النمط الفكري السائد الآن في مجالسنا البلدية يعطينا الدفع الاكبر لمواجهة السلبيات، والتأثيرات المختلفة سواء من حيث تجاوز الفوارق بين المدينة والريف ، اوتوفير التجهيز الاساسي ، والتدخل البلدي المباشر في الحياة الاقتصادية الى درجة ان تجعل المواطن يضطلع بدوره بمسؤوليته في هذا المضمار ، فلا يمكن ان يقع البحث في مصيره بعيداً عنه ، اي ان هناك في الواقع صلة جدلية بين المواطن والادارة البلدية ، فاستنباط الافكار ، وابتكار المشاريع والاشتراك في العمل البلدي من اوكد ما نعني به لتحقيق التقدم لمدننا وقرانا : ولذلك حرصنا على ان تراجع النصوص والتراتيب والقوانين المختلفة كحرصنا الملح على تأكيد قيمة الذات البشرية ورعاية الانسان مما يتعرض اليه من ضغوطات ، وتحديات وانحرافات فالتراتيب الفوقية يتجاوزها الزمن اذا اتضح جلها لم يعد متماشياً مع روح العصر، لذلك نعيد فيها النظر حتى تكون نابعة من الاصل من هذه القيمة السامية وهذا المحيط الفكري المسلم. النابع من احساس المواطن العربي بواقعه ، المنفعل والمتفاعل بالمناخ السائد، اي من خلال تجاوز السلبيات، بنقد

القوانين المفروضة والتي لم تنبع من الواقع المرتج .

ان تنظيم الادارة يكتسي اهمية بالغة في مجتمعنا العربي الذي يتقبل بطبعه كل جديد بوسائلها المتطورة وفق المناهج الحديثة من السيطرة على مشاكل العصر ، وان كنا لسنا في حاجة الى اثارة قضية المعاصرة، والظروف التاريخية للاصلاح الاداري ، وما اصبح عليه (العمل البلدي) من مباشرة عامة لمختلف الجوانب ، بعد ادراكنا لمفهوم التنظيم وابعاده ، واصوله بعيداً عن التبعية للغير ، لذلك كان علينا ان نعمق الحوار حول تحويل هذا العمل الشعبي الى محاولات للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فنقول بان هذا العمل، اذا صدر عن ايمان ووعي بمشاكل المواطن في المدن الكبرى فان نتائجه ستكون ملموسة .

ولهذا نلمس حقيقة امتلاك تيار التجديد . والقدرة على التطور بالاكثار من وسائل التعاون العربي والدولي في تقريب العمل البلدي من المواطن ، والقيام بالتدخل الحاسم في مجالات ـ حيوية ـ مثـل قضية التنمية، واستخدام الاموال العربية ، والطاقات الحية لكسب رهان الامة العربية المتمثل في تجاوز تناقضات العصر ، والاتجاه نحو استراتيجية (عربية) تمتلك المؤهلات، وتوجه الطاقات، وتدفع نحو التقدم والانفتاح ومواجهة التحديات التي تتفاقم بحسب اهمية المناطق في العالم ؛وخطورة الدور الذي تضطلع به الثروة العربية اليوم !..

اننا ازاء عدة تجارب ثمينة في تنظيم التجمعات البشرية وتأثيرها الفريد في كسب العلاقات في عمق الشريان الانساني، فالمدن العربية في حالة تغيير ذاتي من الاساس .

نواجه في مدننا قضايا جد حساسة ومثيرة من اهمها قضية الانفجار السكاني واثره على مستوى الدورة الاقتصادية، ثم سن نظام مخطط لدرس مشاكل المواطن عن كثب ، وتنظيم المرور ومسالك العمران ، والتوجه الى حماية المحيط ـ كما اسلفنا ـ وبأن نجعل من (منظمتنا) اهم مركز من مراكز دفع العمل البلدي وتنظيمه وتدعيم اسسه داخل الاحياء والمناطق الشعبية لانها تمثل حجر الزاوية في تعميم النهضة وتبسيط قواعدها، على مستوى المشرع العربي ، والمناخ العربي المفتوح !

كما يهتم (العمل البلدي) بالقطاع التجاري وتنشيطه ، اذ لدينا (مثال) اليابان فيما احدثه وانجزه من اختراعات علمية حديثة كخير أنموذج يمكن ان يتبع حتى نتجاوز ما الم بنا من ضعف ، وهوان ، هذا البلد المتطور في شتى المسالك الذي اعطى مفهوما منفرداً للعمل الياباني، المتحرر من الطائفية والاتجاهات آن هذا العمل بصمات جد ناطقة ومسيطرة على كثير من المصالح العالمية في المدن ، والاسواق الدولية .

التطورات الاجتماعية :

من الواضح جداً ان المدينة العربية تجتاحها في الوقت الراهن رغبة جامحة في مجالات التطور الاجتماعي، فنراها تهتم بالراي العام او البيئة التي يولد فيها الانسان العربي وفي ذلك بداية القصة او الملحمة الانسانية الطويلة ، ففيها تاريخ وحركية وتفاعل ومن خلال ما تعكسه البيئة العربية من عادات وتقاليد، وما يعكسه العمل المتكامل في هذه الرعاية حيث تملك (المدينة) طاقات وافرة في رصيد الواقع الاجتماعي بكل ابعاده السياسية والنفسية خاصة ، ففي المادة الاجتماعية تتفاعل كل التطورات ،

والتحديات، والتناقضات ايضاً . ومن ثم فالواقع يمتلك عدة ملامح ملموسة لما ينبغي ان يكون عليه (الواقع الاجتماعي العربي) من عناية بشؤون التربية ، والاسرة ، اي بتوفير الشروط والمطالب الاساسية ـ كنمط ـ لرعاية الام والطفل وتحقيق المستوى الصحي والترفيهي والثقافي السائد لواقع جديد داخل الاحياء السكانية ، والأمة العربية ككل الامم تمر بفترات ازدهار حضاري عبر العصور كما تمر بفترات تدهور ، وطبيعي ان لكل فترة خصائصها وطبيعتها . لكن نجد فترة النمو الاجتماعي من اخصب الفترات ومن اغزرها تأثيراً .

ان المعادلة التي تربط بين التطور الاجتماعي والواقع في المدينة تتضمن استمرارية القصّة الاجتماعية ودفع عجلة التطور في الطريق الطويل دون تعثر او انزلاق او متاهات . ذلك ان مجتمعنا العربي ما يزال تتجاذبه (فترات غامضة في اختيار المسالك . والتنظيمات . والاختيارات الاساسية في الثورة الاجتماعية) والظاهرة تبدو واضحة تمام الوضوح فيما تفرزه التحولات التي يمر بها وطننا الكبير ، وفي التحديات التي تتنوع باستمرار والتي لا تقف عند حد .

ان الهياكل والتنظيمات الادراية يتعمق جدواها بالمبادىء والممارسات المختلفة الهادفة الى خلق (الانسان العربي الجديد) الذي يقبل المبادرات الخلاقة الرائدة ، والذي يسبق الزمن ويعطي لواقعه الحالي والمقبل كل ما يطلبه منه من نهضة اجتماعية تكسر الحواجز التي فرضت عليه بحكم فترات الاستعمار والتخلف ، والتنظيمات الادارية لمجالسنا البلدية التي ينبغي ان تهدف الى خلق الانمـــوذج الرائع في الخلق الاجتماعي ، وطبع العلاقات بطابع الاحساس بالجد ، والتحدي الذي لا ينقطع .

ان التحولات الاجتماعية الجديدة في الوطن العربي عبر (التطور العمراني وتنسيق المسالك) تمثل صورة مثلى للواقع المتجدد ، ورابطه بالماضي العريق . وهو النموذج من نماذج ـ التغيير النفسي ـ عبر معاصرة تعيش نضالات الشعوب الاخرى ولا تتفرج عنها ... ومن اجل القضاء على كل انواع واشكال التبعية والتخلف يتأكد ان نعيش التحولات في الظرف الايجابي الحاسم (وكما قلنا فمثال اليابان فيما خلفه من ثروة احسن الامثال) وبمعنى آخر وعلى اساس المعاصرة ايضاً ، ان نعيش مراحل الانتهاء للتطور الاجتماعي العالمي في شتى انحاء الدنيـــا ، وهو الجانب المقابل فيما يتعلق بتأثير التحولات فينا كعرب . نشخص فترات النهوض على نسق ما نمتلك من مقومات حضارية رائعة . لكن مع ذلك قابلة للتنظير مع الغير . وعلى حساب ارتفاع درجة النضج الشعبي الاجتماعي . وباتجاه التجسيد الذكي لنسق النهضة ونمطها .

ان التغيير الحقيقي في هذا المجال هو ما يعكسه الانسان للتقليل من السلبيات التي تواجهه فليس من المفيد ضبط الحاجيات والامكانات دون نحت المواقف ورسم الاختيارات فكيف نصنع بالاحداثات حين ننجز البناء الحضاري في (مدينة) او (قرية) ثم هل من سبيل لتوفير التجهيزات الاساسية في التجمعات السكانية على نسق حديث . وهل نستطيع ادراك التحولات الحقيقية عبر مسالك النقل والمواصلات لتقريب الشقة ، وتنظيم الروابط العربية . وهل من سبيل الى استخدام عناصر التعاون في المجالات الاجتماعية ؟

هذه مجموعة من الاسئلة تعكس الحيرة التي نطلقها احياناً اثناء امعان الرأي فيما ننجز ، وما يمكن ان ننجز ، لاننا ندرك ان تغيير الواقع امر حتمي، وقضية حياتية لابد منها ، وذلك بفتح كل النوافذ

العقلية والوجدانية والنفسية امام المواطن العربي باتجاه تثقيفه واثراء تحولاته التي حصلت بعد والتي ستحصل .

انا نعيش جيل ـ التحولات ـ ونلمس احياناً انفصاماً واضحاً بين الجيل وعناصر الأمة ، ونفرق بين الانبهار الفكري والروحي في موضوع كهذا . ولاننا لم نقترب بعد من فهم الدلالة المعاصرة لما ينبغي ان نكون عليه في تنظيماتنا الاجتماعية من تجنب للمغامرات ، وبعد عن الشعارات ، وبالتالي ضمان الوصول الى الاهداف المختارة بايسر السبل، وأوفق المناهج .

والتنظيمات الاجتماعية في (الادارة البلدية) لا تعني خلق الاشكال الجديدة فحسب، بل بعث الكيان الواقي لها ، من معالم تتميز باليقظة الروحية . والمحبة والامتداد نحو المستقبل الافضل. وخلق مجموعة من الافعال الكريمة في المحيط السكاني، تتجاذب العمل الثقافي والتربوي والاقتصادي بوضوح ومؤازرة فعالة لا تعرف السكون او التردد .

وللاحاطة بجواب على قدر السؤال الذي اطلق، نعتقد ان السباق مع حركة الزمن خير جواب يمكن ان يضمن البقاء للمدينة العربية رغم شتى التجاوزات، وذلك بخلق شروط الجمالية والروعة الانتاجية للمدينة في صدق مواجهة ، وحرارة توهج . من شأنها ان تلخص الدعوة للتطور الذي نريد، من الرتابة والاسفاف والفوضى خاصة في النواحي المعمارية التي تشهدها المدينة العربية، حيث بدا لبعضهم ان سبيل التطور في هذا المجال يتوقف على تقليد الغير، وامتصاص واقع لا يتآلف مع الواقع العربي ، والشخصية العربية التي وان سعينا لتطورها ـ وهذا لابد منه ـ لكن لا يمكن ان يكون ذلك على حساب محوها، وإحلال شخصية اخرى محلها !